مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الديمقراطية والأمن الإنساني
اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله، م.د. منى جلال عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/198
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

/

الديمقراطية

(*)

. .

(**)

ملخص البحث

منذ شيوع استخدام مفهوم الامن الانساني في عام ١٩٩٤،وكما جاء في تقريرالتنمية البشرية (الUNDP) الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتاطيره بابعاد متعددة منها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. اصبح مفهوم يتجاوز الدولة وأمنها إلى الأفراد وأمنهم الإنساني.

ويغطي كلما يمكن أن يهدد حياة البشر والمجموعات الإنسانية؛ وذلك حسب فلسفة الحاجات الإنسانية في المجالات الاتية: لمجال الاقتصادي، المجال الغذائي، المجال الصحّي، المجال البيئي، المجال الفردي، المجال المجتمعي، والمجال السياسي، ما يعني بالمحصلة، عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، أن تحقيق الامن الإنساني الذي يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية احتياجاته الاساسية. عني في نهاية المطاف، العيش الكريم والتحرر من الخوف ومن الحاجة، ويفترض قبل كلِّ شيء احترام حقوق الإنسان من خلال الاطار الديمقراطي.

ABSTRACT

Democracy and human security

Since the widespread use of the concept of human security in 1994, and as stated in the report of human development (UNDP) issued by the United Nations Development Programme,And framed it with multiple dimensions of political, economical, social and cultural. This concept has became beyond the state and its security ,and covered all what, can threaten human lifeand humanitariangroups, according to the humanitarianneeds in the following aspects: The economic, the food,health,environmental , individual, community and the political aspect,which totally means ,the disability of thesecurity traditionalperspective to deal with these issues.The achievement of human security,that handles the maintenance of human dignity for meetingtheir basic needs,altimitly means adecent living and freedom and the end for , and it supposed for most respect for human rights through democratic framework.

(*) عميد كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

(**)دكتورة في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد.

/

المقدمة

منذ ان نشر تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي. جرى تداول مفهوم الامن الانساني وهو يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية احتياجاته كال أمن الغذائي والأمن الاقتصادي والمائي والأمن العسكري.

والحقيقة أن فكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنسان يترتكز على هدف كبير وقيمة إنسانية رفيعة تتلخص ان بصون كرامة الإنسان. وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولايمكن ولايجوز التنكر لها أو الاعتداء عليها. وهذا ما جاء به وأكده (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. هذه الوثيقة التي جمعت في ثناياها أهم الحقوق والاستحقاق اتالتي تتطلع إليها البشرية وناضلت من أجلها خلال المراحل التاريخية مختلفة.

وقد استكملت هذه الوثيقة بإصدار الأمم المتحدة لوثيقتين مهمتين أخر بينهما العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الصادر في ١٩٦٦، وكذلك العهد الدولي الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في ١٩٧٦. والحقيقة أن هذه الوثائق الثلاث تشكل بعرف الأمم المتحدة (الشرعة الدولية للحقوق) . لاشك في أن بلوغ الأمن الإنساني وتجسده عملياً وحمايته في إطار احترام القيّم والآليات هو ليس فقط حاجة إنسانية بالغة الأهمية، بل إنه ضرورة لاغنى عنه الأ يتطور اقتصادي، اجتماعي وثقافي. ويكون ذلك من خلال إعلاء المبادئ الديمقراطية وهي خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري والتنمية، فهو يمكنا لن اسمن المشاركة في الحكم وفي إسما عصوتهم.

وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون. ويرجع سبب تناولنا موضوع الأمن الإنساني وتعزيزه من خلال الاطار الديمقراطي كونه مفهوم حديث نسبيا، جرى تداوله في السنوات الأخيرة، الى ذلك فالهدف من هذه الدراسة، هو أن الأمن الإنسان يتخذ من الفرد وحدته الاساسية في التحليل انطلاقا من ان امن الدول رغم اهميته لم يعد ضامن التحقيق امن الفرد.

واستنادا الى ما ذكر في اعلاه يمكن طرح الإشكالية الاتية: كيف برز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لادماج البعد الفرد يضمن مفهوم الامن التقليدي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية:

١. ان التطورات التي شهدها المجتمع الدولي بعد انتهاءالحرب الباردة ادت الى التغير في مضامين الأمن التقليدي.
٢. تنوع المخاطر والتهديدات الناشئة التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

٣. عالجت تقارير التنمية البشرية موضوع الأمن الإنساني في السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن الماضي كضرورة واقعية لأحترام حقوق الإنسان.

وبعد هذا التقديم وزعت الدراسة على ثلاثة محاور، بالاضافة الى المقدمة والخاتمة. حيث خصصنا المحور الأول للحديث عن الأطر النظرية والمنهجيةل مفهومي الديمقراطية والأمن الإنساني، ويعالج المحور الثاني اهم المتغيرات الدولية التي اسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني، اما المحور الثالث فهو يهدف الى الية تعزيز الامن الانساني في ظل الديمقراطية.

اولا: التلازم المفاهيمي والمعرفي للديمقراطية والامن الانساني

الديمقراطية نهج سياسي وشعار يرفع على نطاق واسع، وعلى الرغم من ذلك، فان مصطلح الديمقراطية يكتنفه الغموض.[١] لذلك فأن نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على إن الديمقراطية لايوجد لها تعريف جامع مانع، ولاشك لتطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم. وربما لن يوجد مثله ذا التعريف أو الشكل الثابت، طالما استمر وجود الأمم والشعوب والمجتمعات والدول المتعددة المرجعيات الثقافية والتاريخ الاجتماعي، وذات التجارب السياسية المتنوعة. الديمقراطية لها ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات.

كما أن للديمقراطية قيما تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح تفترض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة. وكنظام سياسي يجعل السلطة العامة في متناول الشعب.[٢]

وعند التطرق لمحاولات تعريف الديمقراطيه فنجد هناك من يعرفها على انها (طريقة للحياة تقر وتوفر مبدأ سيادة القانون وحق الافراد المتساوي بالحياة والحرية والسعي للسعادة) ، وعرفت الموسوعة الامريكية الديمقراطيه على انها (شكل من اشكال الحكومة تكون اغلب قراراتها وتوجهاتها السياسية مستنده على الموافقة الحرة لاغلبية المحكومين ولتكون السلطة النهائية بيد الشعب).[٣]

وعلى صعيد الكتاب والباحثين فالديمقراطيه عند جارلس فرانكل هي (النظام الذي يملك فيه الافراد حق الحكم وصناعة قراراتهم من خلال انتخابات تنافسية حرة)، بينما عرفها لاري ديموند (نظام سياسي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيود قليله على المشاركة السياسيه ومنافسه حقيقيه وحماية الحريات والحقوق المدنيه)، وهي عند جورج بوردو (نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسيه وهي الصيغة الوحيده التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الانسان).[٤]

والديمقراطيه عند الاستاذ غسان سلامه (ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات)، وعرفها على خليفة الكواري بانها(نظام حكم ومنهج سلمي لادارة اوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال اقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمه للجماعة بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي).[٥]

وكل التعريفات المذكوره اعلاه تدور حول نقطة جوهريه وقيمة اساسيه هي الشعب وفيه ان يكون الشعب مصدر واساس السلطة وغايتها وان يكون له الامر والدور في اختيار من يحكمه وكيفية ذلك الحكم .نقول هذا مع علمنا بوجود بعض الاتجاهات المخالفة او المشككة في الشعب كقيمة جوهرية . فنجد هناك من يرى ان الديمقراطيه (هي حكومة الشعب ولكن ليست للشعب) او هي (حكومة لصالح الشعب ولكن ليست حكم الشعب لنفسه وبنفسه) ،وهذه الاستثناءات لن تؤثر على الخط الاساسي الذي يتمثل في ان تعريف الديمقراطيه لايرتبط فقط مع اعطاء حق الشعب بالحكم والحكم بنفسه ولنفسه حسب بل والايمان بان هناك حقوق اساسيه للشعب ،ليجب ان تصان وتحترم وتوفر الضمانات لها، فالديمقراطيه (اساسا تقوم على احترام وتحقيق حقوق الافراد وحرياتهم العامة) ولهذا مهما اختلفت التعريفات المقدمة للديمقراطية يظل من الصميم دوما وابدا ان جوهرها احترام الانسان كغاية في ذاته واتخاذه هدفا لاوسيله وهذا مايفسر لنا اليوم الربط بين الديمقراطيه واحترام حقوق الانسان .اي بعبارة اخرى ان الفلسفة التي تنطلق منها الديمقراطية، هي انا لعلاقة بين الحاكم والمحكوم، الحكومة والمواطن هي ليست نظرة عداء وخصومه بل ان الحكومة هي ليست الاداة حسب بل توفر لها لحماية اللازمة ايضا لتحقيق امنه ورفاهيته.[٦]

وأضحت فكرة تعزيز حقوق الإنسان من خلال اطر جديدة ومن أهمها الحق في الحصول على الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم، والمسكن وحماية الأسرة. كما تعمل هذه المنظومة على توفير الحماية اللازمة ضد العبودية، التعذيب، والمعاملة اللاأنسانية والمهنية، وحرية التفكير والاعتقاد بالإضافة إلى الحق في حرية الرأي والتعبير. اي بالتركيز على أبعاد مختلفة من مسائل الأمن الإنساني.[٧]

من المسلم به لم يعد في مستهل القرن الـ ٢١ مفهوم الامن مقتصرا على الدفاع عن اراضي الدولة ضد الغزو الخارجي ، وحماية الحدود ، والدفاع عن السياده الوطنيه.هذا هو المفهوم التقليدي لـ (الامن). لقد تشعب مفهوم الامن ليطاول امن المواطن ، وامن الانسان الفرد ، وامن الجماعات والشعوب .[٨]وهنا علينا توضيح مفهوم الامن الذي هو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ، ، من الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الامن شانها في ذلك شأن كثير من الكلمات

المتداولة التي تفتقر الى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع ،اذ يمتاز الامن بكونه نوعا من المفاهيم المركبه،حيث تجمع في مضامينها معاني عدة ،تتصف بنوع من الغموض والوضوح ،فهناك مفهوم ضيق واخر واسع للامن ،فالاول يتضمن الاجراءات الخاصة بتامين الافراد داخل الدولة ضد 'خطار المحتمله، وتهيئة الظروف المحيطة بهم اشباعا لاحتياجاتهم الاساسية والتكميلية ،اي مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية والامن للافراد ،وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله ، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية ،في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين ، اما مفهوم الامن الواسع فيشمل كل مايحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها ،وضمان الاستقرارالسياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي .فهو يشمل تحقيق الامن ببعديه الداخلي رجي اي انه تامين كيان الدولة والمجتمع من الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا ،وتامين صالحها وتهيئة الظروف المناسبه اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ووفقا لهذا الراي ، فاءن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسة :تامين كيان الدولة داخليا وخارجيا،وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،وتحقيق الرضا التام لافراد المجتمع.[٩]

ومن جانب اخر ، هنالك مفهوم الامن الخشن (Hard Security) والامن الناعم (SecuritySoft) فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للامن (الامن التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول ، لعدم حيازتها على اسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الامنية غير الامنه التي توجد فيها،اذا ما اقترنت بصراعات حدودية او منافسات اقليمية على الهيمنه والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم .فالامن الخشن يمكن ارجاعه الى الشؤون الدفاعية والعسكرية ، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد، اما مفهوم الامن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية ، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الاموال، القتل، التهريب، المخدرات) واللاجئين، والمشاكل العرقية، والتطرف والارهاب.وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها امن الافراد بأمن الدولة والمجتمع.[١٠]

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني (Human Security) كنتاج لمجموعة من التحولات، التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، كمفهوم جديد، يرتكز بالأساس على صون كرامة الإنسان، كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية لمفهوم الأمن. ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في بعض المبادرات المحدودة لطرح هذا المفهوم،

إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. ففي عام ١٩٦٦ ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفرديIndividual Security"*، ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة ناديروما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقدأكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد.

وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد. الا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(١١)

وبهذا التحديد للاطار المعرفي يمكن الإشارة إلي أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوما ديناميا وليس جامدا، يختلف باختلاف المجتمعات. وفي أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم "الأمن الإنساني"، نجد اتفاقاً حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين أساسيين، وهما:

١ـالحماية:

يتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدا بالغا، وانه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا سواءً كانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية حكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.

٢ـالتمكين:

إن دعم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول علي المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس الممكنون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده.(١٢)

وطرح بعد ذلك في اتجاهين خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في١٩٩٤: واحد يغطي التحديات التي تواجه الاحتياجات الاساسيه للشعب (الحرية من الحاجة) Freedom from want)، والاخر اكثر ضيقا ويركز على حياة الناس اليوميه بالقوه والعنف،ويمكن ان يوصف بانه

(الحرية من الخوف)(Freedom from fear).يشمل الاتجاه الاول قضايا التنمية الاقتصادية فيما لايشتمل عليه الاخر ،غير ان ذلك لايعني ان دعاة الاتجاه الاضيق لايرون وجود ارتباطات بين الامن البشري والتنمية الاقتصادية ،بل انهم على العكس من ذلك ،يقرون بالارتباط بين الامن والتنميه والحكم.وقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في الثامن من ايلول _٢٠٠٠ اعلان الالفيه المرقم٢ _٥٥ ، يتضمن اهدافا تتصل بالحرية من الحاجة والحرية من الخوف على السواء.ومن هذا المنطلق برز مفهوم الامن الانساني في محاولة لادماج البعد الفردي ضمن مفهوم الامن ،وذلك من خلال التركيز على تحقيق امن الافراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على امن الحدود ذاته.[١٣]انطلاقا من الخطوط العريضة في تحديد سبعة ابعاد للامن: الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، والسياسي. الواردة في مقاربة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤، يمكن تعريف الامن الانساني بانه تحرر الانسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدده وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرياته. ويتضمن هذا التعريف منظومة محددة المعالم من الهموم الانسانية .فهي تضم فرص العمل، والدخل المناسب لتلبية الحاجات الاساسية، والغذاء، والرعايا الصحية، والعلاقات السلمية بين الجماعات ذات الهوية المختلفة، وتادية الدولة واجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية.[١٤] وتتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات باربعة عوامل: (١) الشده، (٢) المدى، (٣) الامتداد الزمني ، (٤) اتساع النطاق .وتتبدى شدة التهديد في تاثيرها في قدرة الناس على البقاء ،وحرمانهم من الحرية المنسجم مع الحريات الانسانية الاساسية.اما مدى التهديد فيتحدد وفقا لمدى تاثيره في حياة اعداد كبيرة او صغيرة من الناس. وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترة طويلة من الزمن .واخيرا فاءنه كلما ازداد اتساع نطاق التهديد ،ازداد شموله لمنظومة النشاطات الانسانية التي يؤثر فيها تهديد ما، ازدادت خطورته. فالجوع والفقر، على سبيل المثال، يؤثران في صحة الافراد، وفي اسلوب تعاملهم مع البيئة ،ومشاركتهم السياسية، وانتاجيتهم الفردية.[١٥]

ثانيا: المتغيرات الدولية وخصائص الأمن الإنساني

لم تكن التجمعات الدولية في مرحلة الحرب الباردة تحمل الرؤية نفسها في الدعوة الى حقوق الانسان وحمايتها: فبالنسبة الى الدول الرأسمالية المتقدمة: نجد ان تبنيها نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية التي تقدس الفرد وحريته، قد جعلها تبدي تعلقا واضحا بحقوق الانسان ذات الطابع الفردي وتحديدا

بالحقوق المدنية والسياسية (الجيل الاول). ذلك يعني ان فئة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية او ما يسمى (بالجيل الثاني) من حقوق الانسان فقد قوبلت برفض وتعنت شديدين لان ارتباطها التاريخي مرتبط بالمذهب الماركسي، وكان التبرير الذي يسوقه بعضهم لتبرير هذا المنحى الايديولوجي، ان اعمالها لايستلزم اكثر من امتناع السلطة عن الاتيان بكل ما من شأنه ان يمثل تقييدا لها. وهذا ما ينطبق لديهم بوضوح على الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخاب...الخ. اما فئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل، والحق في التعليم والصحة، والحق في الضمان الاجتماعي.....الخ فهي ما يخرج عن هذا النطاق لانها تستلزم تدخلا من جانب الدولة لكفالتها، هذا فضلا عن كون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ستصبح بلا معنى ما لم يسبقها الاهتمام التام للحقوق المدنية والسياسية، على اعتبار انه لا قيمة لحق العمل او التعليم اذا كانت حرية المواطن او حياته عرضة للتهديد.[١٦]

وعلى هذا النحو فاذا كان المحدد السياسي ذو التوجه اليبرالي قد لعب الدور الاساسي في تحديد طبيعة حقوق الانسان في المرحلة السابقة، فاءن المحدد الاقتصادي ذو التوجه الاشتراكي شكل المحدد الرئيسي لطبيعة حقوق الانسان في المرحلة الثانية من تطور الاهتمام بحقوق الانسان. خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع اعتبار الحقوق المدنية والسياسية حقوقا شكلية ما لم يسبقها الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا فقد اتجه الفريقان انطلاقا من هذا الخلاف الايديولوجي نحو استخدام حقوق الانسان في الصراع الذي كان دائرا بينهما.[١٧] ادى ذلك الى عدم حماية الفرد عند هاتين النظريتين : الرأسمالية والاشتراكية، فلا الاسراف فيها صالح للمجتمع، ولاتجاهلها كما هو حاصل عند الدول الاشتراكية مفيد، بل لابد من حلو سطيح فظللنا سحقوقهم.[١٨] وبانتهاء الحرب الباردة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) بدأ الخطاب السياسي في ميدان حقوق الانسان اكثر تاكيدا على الاهتمام بكل حقوق الانسان دون تمييز بين الفردية منها والجماعية: كما نستطيع ان نلمس هذا التحول في القمم العالمية التي عقدتها الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، ويكفي الاشارة في هذا المجال الى الفقرة (٥) من اعلان وبرنامج فينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد عام ١٩٩٣(والذي حضره ممثلون عن ١٧٢ دولة، الى جانب مراقبين عن ٩٥ منظمة او هيئة او مؤسسة وطنية لحقوق الانسان وعن ٨٤٠ منظمة غير حكومية) التي اكدت على ان يعامل المجتمع الدولي حقوق الانسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومكافئة وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز.[١٩]

فلقد عكس الحوار والجدل الذي كان دائرا في ذلك المؤتمر طبيعة التغير الذي طرأ فيه ذا المسار، بحيث توارى ذلك الجدل التقليد يحول مدى اسبقية حقوق الشعوب على حقوق الانسان، او حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية . وظهر اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الانسان الاساسية، وان هنا كحد ادنى مشتركا من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية والقيمية والحضارية ان توفرها للانسان الذي ينبغي ان يكون موضوعها الرئيسي والمستفيد الاساسي من حمايتها.[٢٠] وهنا ظهر ما يسمى بحقوق الجيل الثالث او هو ما يطلق عليه بالحقوق الحديثة ضمن منطق (حقوق التضامن)، فهي محاولة لادخال البعد الانسان يعلى حقوق الانسان خصوصا وان تلك الحقوق كانت متروكة مثل الحق في بيئة نظيفة وحق السلام وحق التراث المشترك للانسانية.[٢١] وتم الاهتمام بالامن الانساني كواحد من ابرز القيود التي اريد للمجتمعات المتقدمة تحقيقها . في ضوء مخرجات الصراع والحروب التي عاشتها هذه المجتمعات.[٢٢]

والملاحظ أن الأمن الإنسان يبحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لايحقق الثاني؛ فأمن الدولة رغم أهميته لايعدو إلا آن يكون جزءًا من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أين ظام عالمي آمنو مستقر يبنى أمنيً امن أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم، فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة. وهذا يعني أن الأمن الإنسان يبجمع بين البعدين المحلي والعالمي للأمن. فهو كوني البعد مثله مثل الأمن البيئي. أي على أساس ترابط أمن الشعوب والدول متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.[٢٣]

وبناءا على ما تقدم يمكن اختصار اوجه الاختلاف بين امن الدولة وامن الانسان على النحو الاتي :[٢٤] (وهو واقع سنحاول تبسيط هو تلخيصه في الجدول ادناه)

- مصدر التهديد لأمن الدولة هو عسكري اجمالا ،بينما تتعدد مصادر التهديد بالنسبة الى أمن الانسان :وهي تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها
- ل الاطراف التي تهدد امن الدولة الى ان تكون خارج ارض الدولة المعنية ،وتتمثل عموما بدول اخرى او بمنظمات معارضة اتخذت مواقعها في ارض دول اخرى
- موضوع التهديد بالنسبة الى امن الدولة هو الدولة نفسها ،بما في ذلك تماسكها ومواطن قوتها .في حين ان موضوع التهديد بالنسبة الى امن الانسان هو حياة الافراد وحرياتهم.

امن الدولة مقابل امن الانسان

نوع الامن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات المحتملة
امن الدولة	الدولة	امن الدولة وسلامة اراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الاجنبي، الانتشار النووي، الاضطرابات المدنية
امن الانسان	الانسان الفرد	سلامة الفرد وحريته	الفقر، المرض، الجهل، انتهاكات حقوق الانسان، النزاعات، القمع، العنف

وفي هذا السياق يمكن تحديد خمسة انواع من التهديدات للامن الانساني ، تاتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي :[٢٥]

- المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرض عدد محدد من الافراد الى تهديد الجرائم والامراض
- المخاطر المجتمعية (RisksCommunity): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات اوسع داخل المجتمع الواحد ، مثل انتشار الاوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها
- ديدات عابرة للحدود (Cross_Borderthreats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين
- الازمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح ازمة اقليمية تهدد الافراد في عدة دول ، مثل انتشار الاوبئة القاتلة
- الكورث المحتملة()CatastrophePotential:تحول الازمات الزاحفة الى نكبات خسائر فادحة تمتد الى عدة اقاليم ، مثل : الاعاصير ،الكوارث النووية ، والمشاكل البيئية الكبرى

من جانب اخر يتسم مفهوم الامن الانسان يبعدة خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للامن، سواء امن الدولة او المجتمع، اذ انه ينطبق على الوحدات الاقل، المتمثلة بالافراد .كما انه انتقال من التركيز على الاطار العالمي الخاص بالتفاعل اتم بين الدول الى اطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الانسان، فهو يولي اهتماما اكبر باحتياجات الافراد في المجالات المختلفة.[٢٦]

وقد حددت أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي :[٢٧]

١. الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، اي أنه مفهوم عالمي، لأن هنا كعدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل البطالة، المخدرات،

التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدتها من منطقة لأخرى في العالم ولكنها موجودة كلها وبصور متنامية.

٢. وهذه التهديدات الجديدة للأمن البشري تتطلب تنمية بشرية مستديمة، وليس الحصول على الاسلحة المتزايده.

٣. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر، ويمس كل الأمم والشعوب.

٤. من الأفضل مواجهة التهديدات للأمنا لانساني في بدايتها، ومن ثم فالوقاية المبكرة في إطار الأمن البشري أفضل من التدخل اللاحق.

ثالثا: نحو تعزيز الامن الانساني عبر الاطار الديمقراطي

تشكل الديمقراطية واحدة من القيم والمبادئ الأساسية والعالمية. وهي تستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها بحرية، كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بسيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولان الفرد يشكل المحور الأساسي للعلاقة بين الديمقراطية والامن الانساني . تركز اهتمام الامم المتحدة بموضوع الديمقراطية، وهو اهم ما تسعى اليه طوال تاريخها منذ عام ١٩٤٥، وهو من اكثر الاشكاليات التي تواجه العالم في الحاضر والمستقبل، لانه يرتبط بالعديد من التوترات والتناقضات.[٢٨]

وقد اكدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والدول الاوربيه في قمة مجلس الامن لعام ١٩٩٢ الافكار والاراء نفسها حول الامن والديمقراطية وحقوق الانسان والحرية الاقتصادية.[٢٩] اي احتكام على مجموعة مبادئ عامة لضمان الحقوق للبشر على اختلاف مشاربهم واصولهم ، ومن هذه الحقوق هو الامن الانساني سواء اكان هذا في الظروف الاعتيادية ام في ظروف الازمات (الحروب والكوارث).[٣٠]

ويكون ذلك من خلال الاطار الديمقراطي الامثل والانسب لممارسة حقوق الانسان لانها نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على اركان ثلاثة هي :[٣١]

الاول: حقوق الانسان–بما فيها الحريات العامة. ومن المهم هنا التاكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: اولها تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع. وثانيها ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين، بما فيها الحق الاجتماعي للعمل، وحق التعليم والصحة والرعايا

الاجتماعية. وثالثها الممارسة الايجابية لهذه الحقوق على نحو يقود الى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الجماعية.

الثاني: التعددية السياسية–تقوم الديمقراطية المعاصرة على التمثيل النيابي. وهذا يدعو الى ممارسة الناخبين حقهم في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة لادارة شؤون حكمهم لفتره زمنية محددة.ان الاختيار هنا وظيفي وليس شخصيا .

الثالث: التداول السلمي للسلطة –تفقد التعددية مضمونه او قيمتها فيظرو فاحتكار السلطة، لان التعددية تتطلب اعطاء فرص متماثلة لكافة الاحزاب المتواجدة في الساحة السياسية للدخول في المنافسة لكسب ثقة الناخبين وسماع حكمهم بشأن تولي السلطة نيابة عنهم وتنفيذ البرنامج الاكثر قبولا من وجهة نظر اغلبيتهم. وهذه الالية تجعل من جماهير الناخبين حكما بين الاتجاهات السياسية المتعددة وتمنح فرصة الحكم دوري الصالح هذا الاتجاه او ذاك حسب انجازاته ومواقفه. وهنا ايضا العبرة بالممارسة العملية وليس بمجرد النصوص الدستورية.

إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم وفي إسما عصوتهم. وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون. لذلك شهدت مفاهيم الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان محور الاهتمام العالمي خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي، والتي كان من نتائجها الهامة توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي. لابد في هذا المقام أن نشير أن هذه المرحلة، شهدت زيادة في امن الدولة التقليدي، وهذا قد رافقه هبوط في امن العدد الاغلب من البشر في العالم. وقد كان ذلك واضحا في حقيقة كون ٩٠% من الحروب تكون ضمن الدول وليس بينها، ان المدنيين يصبحون وبتزايد اهدافا وادوات للحروب والصراعات الداخلية. انهم يعانون من الحروب الاهليه، كما يعاني المدنيون من خرق لحقوق الانسان وممارسات الحرب مثل استخدام الاطفال كجنود وجرائم الابادة الجماعية، والتطهير العرقي واستخدام الاسلحة الخفيفة والالغام ضدهم، وهنا نرى ان هذه الطبيعة المتغيرة للحرب يتطلب تغيرا بدوره في التفكير الامني. وقد اصبحت الحاجة ملحة اذن الى مفهوم ومنهج جديد للامن .[٣٢]

لذلك كان وضع اطار لامن الانسان في التقرير العالم يحول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ خطوة رائدة . فقد حول التقرير تركيز الامن من الاهتمام بحماية الدولة وحدودها بالوسائل العسكرية، الى

حماية الافراد من التعرض لنطاق اكبر من التهديدات التي تواجه رفاههمو امنهم عن طريق مجموعة اكبر من الاجراءات والسياس ابتداءا بالمستويات المحلية والمجتمعية وانتهاءا بالمحافل الوطنية والدولية.[٣٣]

اي ان التركيز الاساسي لسياسة الامن طبقا لمبدأ الامن الانساني يجب ان يكون قائما على حماية الناس اكثر من فقط الاهتمام بالتكامل السياسي والعسكري والحدودي (السيادي) لدول، وفي هذا السياق جاء في تصريح للأمين العام السابق للأمم المتحدةكوفي عنان عام ١٩٩٩ في بداية القرن الواحد والعشرين: " إن الكائن الإنساني هو مركز كل شئ، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكوما تتسلب حقوق مواطنيها تحتحجة السيادة. "لقد تنامى وتزايد استخدام مفهوم الأمن الإنساني سواء على مستوى الأمم المتحدة بلجنتها للأمن الإنسانيHuman Security Commission أو عالميا عن طريق شبكة الأمن الإنساني Human Security Network، (التي تم تاسيسها عام ١٩٩٩ بمبادرة من الحكومة الكندية) تحتوي على ثلاث عشرة دولة (النمسا،كندا، تشيلي، اليونان، ايرلنده، الاردن، مالي، هولنده، النرويج، سلوفانيا، جنوب افريقيا، سويسرا، تايلند).[٣٤]

فالترابط اذن بين الديمقراطية وحقوق الانسان ترابط وثيق. فبعض مبادئ ومقومات الديمقراطية هي جزء من حقوق الانسان وحرياته الاساسيه. واكد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينا عام ١٩٩٣ على الترابط بين الديمقراطية وحقوق الانسان في المادة الثامنه من بيانه الختامي التي نصت على ان الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية امور مترابطة ويعزز بعضها بعضا.[٣٥] لذلك فحقوق الإنسان وامن الإنسان يعزز كل منهما الآخر، فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، وفي سياق ذلك فاءن ممارسة الانسان لحقوقه وحرياته في مجتمعما، لاتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها. ولاتتحقق بمصادقة الدولة على المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بهذه الحقوق. اي ان ممارسة هذه الحقوق لانجدها الا في مجتمع حر يتمتع بنظام حكم ديمقراطي يحقق الامن للافراد.[٣٦]

وهنا نستطيع ان نجد العلاقة بين الامن الانساني والديمقراطية ن خلال نهوض الحكم الديمقراطي بالتنمية واستخدام مؤشرات حقوق الإنسان في السياسات والممارسات الإنمائية[٣٧] عن طريق جمع طاقاته لأداء مهام معينة مثل: القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير سبل العيش المستدامة. ويضمن أن يضطلع المجتمع المدني بدور فاعل في تحديد الأولويات والتعريف باحتياجات الناس من الفئات الأشد ضعفا في المجتمع. ‘‘المرافق الأساسية، كما

نعرف جميعا، ليست مجرد بناء الطرق والمدارس ومحطات الطاقة، بل هي أيضا مسألة تتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وبدون المساءلة ليس مساءلة الحكومة أمام شعبها فحسب، بل مساءلة أفراد الشعب أمام بضعهم بعض اليس هناك أي أمل في إقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء.''

وبذلك يصبح الامن الانساني الاداة الفاعلة في تعزيز الديمقراطية، من خلال التغيير الهيكل يبدل امن الأداة العسكرية.(٣٨)

لذا فان ضرورات الأمن الإنساني تتطلب إقرار عقلاني ومنطقي للمؤشرات المجسدة له وبما لا يخفي حقيقة التفكير بالأجيال اللاحقة دون الاقتصار او التركيز على الجيل الحالي، اذ ان بلورة التفكير وخندقته تجاه مرحلة (ما) عدم الوفاء تجاه الانسانية، وبالتالي اهتزاز مؤشر الثقة الى حد غياب الحقيقة وفي ذلك تتجلى حالة الشك والريبة ويسود منطق عدم اليقين الى حد ان المعلوم بموجب الحسابات الذاتية والتقديرات الشخصية يصبح مجهول وفي ذلك تتجلى فكرة المستقبل المجهول التي تسود فيها معامل الغموض والابهام والخوف وهذه مضادة لمفهوم الامن الانساني ومدياته، كون الامن يبعث الراحة والطمأنينة والاستقرار ويدفع الى الطموح وخلق الامال الى حد التغلب على التوقعات السلبية، مما يعني ان دائرة الامن الانساني تتسم بالحركية وعدم الاستقرار.(٣٩)

الخاتمة

يشكل مفهوم الأمن البشري، تحديا للأفكار التقليدية للأمن، خاصة في السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي. متمركز حول تحقيق امن الافراد داخل وعبر الحدود بدل امن التركيز على امن الحدود ذاتها يبدو نأمن الإنسان، لايمكن لأمن الدولة تحقيقه والعكس صحيح لحماية المكاسب التي يجنيها الأفراد لتعزيز قد راتهم وتوسيع خياراته موفق ترتيبات وأنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهو يمثل مساهمة فعالة للاتفاق، على المستوى العالمي، على اسس ومبادئ المواطنة المتحررة من الخوف والمتحررة من الحاجة. ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية (الاقتصادية على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي) هو وسيلة أكثر فعالية في حلال مشاكل وحماية أمنية طويلة الأجل للأفراد. في ضوء المعايير المستمدة من مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. بناءا على ما سبق، فإن الأمن الإنساني لايمكن إدراكه الا من خلال نقيضه، حيث أن نقيض الأمن هو الخوف. وعليه فإن حالة الأمن الإنساني لايمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف والتحرر منه. فالإنسان الخائف على حريته

من جهة والخائف من عدم قدرته على إشباع حاجاته الأساسية من جهة اخرى لايمكنه الشعور بالأمن. الا اذا تحرر من قيود المجاعة والفقر والجهل والطغيان والحرمان الاجتماعي.

اما فيما يخص العلاقة بين الديمقراطية والامن الانساني فقد خرجت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات منها :

- مع نهاية (القرن العشرين) برز مفهوم الأمن الإنسانى كهدف اسمى الى جانب أمن الدولة دون أن يقلل ذلك من أهمية وضرورة أمنها.
- مفهوم الأمن الإنسانيلا يمكن إدراك معناه الامن خلال نقيضه، حيث أن نقيض الأمن هو الخوف. وبالتالي فإن حالة الأمن الإنساني لايمكن أن تتحقق إلابغياب الخوف والتحرر منه. اي الحماية والتمكين. الحماية تقي الناس من المخاطر، وهي تتطلب جهودا متناغمة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية. التمكين يساعد الناس على تطوير قدراتهم وعلى أن يصبحوا مشاركين كامل ينفي صنع القرار. إن الحماية والتمكين يعزز ان بعضهما البعض، وكلاهما مطلوب في معظم الأحوال.
- تعزيز الأمن الإنساني من خلال الاطار الديمقراطي . اي من خلال الحكم الرشيد، والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والثبات داخل المجتمع.
- إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري ويعزز احترام حقوق الإنسان.

الهوامش:

١. علي خليفة الكواري : "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية" ،في رغيد الصلح وآخرين : حوار من اجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦ ،ص ١٢١.

٢. بتصرف عند. محمد احمد اسماعيل : الديمقراطيه ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط١، ٢٠١٠.ص ٣٥.

٣. نقلا عند. عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيه، العدد٢٧، ٢٠٠٣،ص٥٦

٤. د.عبدالجبار احمدعبدالله:الديمقراطية والامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧

٥. المصدرنفسه .

٦. المصدر السابق:ص ص ٥٧_٥٨.

٧. رائد سليمان احمد الفقير : جدلية الامن وحقوق لانسان في عالم الارهاب، الحوار المتمدن–العدد: ١٦٨٥ – ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٦،ينظر الى شبكة الانترنت : http://www.ahewar.org/

٨. عدنان السيد حسين : مفهوم الامن في اطاره العالمي، المجلة العربية للعلوم السياسيه، الجمعية العربية للعلوم السياسيه، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد١٩، ٢٠٠٨،ص٤.

٩. سليمان عبد الله الحربي: مفهومالامن :مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) ،المجلة العربية للعلوم السياسيه، الجمعية العربية للعلوم السياسيه، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد١٩، ٢٠٠٨،ص١١.

١٠. سليمان عبد الله الحربي:مفهوم الامن :مستويات هو صيغ هو تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، مصدر سبق ذكره،ص١٢.

* في سنة ١٩٦٦ طرح الكندي بلا تز رؤيته حول الأمن الفرديindividual securityفي كتاب له بعنوان" الأمن الإنسان يبعض التأملات"، وترتكز فرضيته على أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات، وأكد أن الدولة الآمنة لاتعني بالضرورة الأفراد الآمنين، فاعتبرت أفكاره تحدي المستوى النظري للفكر التقليدي المرتكز على امن الدولة، ولم تثر أفكار بلاتز آنذاك صدى واسع بسبب البيئة الدولية وظروف الحرب الباردة. لمزيد من التفاصيل ينظر الى : خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي .الرياض .ط١ ،٢٠٠٩.ص٢١.

١١. د.وصال نجيب العزاوي: السياسة الحكومية والامن الانساني... ينظر الشبكة الانترنت http://www.alrasheednet.com/

١٢. امل مختار : التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: ينظر الشبكة الانترنت : digital.ahram.org

١٣. د.ناظم عبد الواحد جاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ص١٢٦_١٢٧.

١٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص ٢٥.

١٥. المصدر السابق :ص ص ٢٥_٢٦

١٦. محمد فهيم يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١، ٢٠٠٥ ،ص ص٥٨ _٥٩

١٧. د.عليليله : المجتمع المدني العربي :قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٢١.

١٨. امير موسى : حقوق الانسان مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١، ١٩٩٤،ص١٤٦.

١٩. د.رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _مضامينها _ حمايتها، بغداد، ٢٠٠٥ ،ص٨٩ .
٢٠. محمد فهيم يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٠_٦١.
٢١. عبد الحسين شعبان :الانسان هو الاصل: مدخل الى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢،ص ١١٣.
٢٢. د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بابل، بيروت،ط١، ٢٠١١،ص ١٣
٢٣. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولا: ينظر الشبكة الانترنت :
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtm
٢٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
٢٥. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، مصدر سبق ذكره ص ص ١٢–١٣
٢٦. د. محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة ينظر الشبكة الانترنت : http://www.policemc.gov.bh
٢٧. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص ص٢٢ _٢٣
٢٨. بولكينيدي: برلمان الانسان: الامم المتحدة : الماضي _ الحاضر _ المستقبل، ترجمة رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨،ص ٢٩٣.
٢٩. د.رياض عزيز هادي: العالم الثالث اليوم: قضايا وتحديات، دارالشؤون الثقافيه العامة، العراق، ط١، ١٩٩٧، ص٣٩.
٣٠. د.عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤
٣١. د.عبد الوهاب حميد رشيد :التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٣، ص٤١.
٣٢. روان فضايل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، في الملف الكامل للمؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية، ٢٠٠٥، عمان،ص ٣٠. ولمزيد من التفاصيل ينظر الى :انطوان مسره : الامن الانساني :عناصر ستراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد١١، ٢٠٠٦،صص ٧١_٨٧
٣٣. اطار امن الانسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية : إإعداد ريتشاد جولي، ديبايانباسوراي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦ ،ص١
٣٤. روان فضايل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، مصدرسبق ذكره، ص ٣٠
٣٥. د.رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _مضامينها _ حمايتها، مصدر سبق ذكره،ص ١١٦.
٣٦. د.ثناء فؤاد عبدالله :اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧،ص ص ٢٥٥–٢٥٦.
37. McInerney–Lankford Siobhan --- Sano Hans–Otto:Human Rights Indicators in Development : An Introduction،٢٠١٠،World Bank، ينظر الى المكتبة الافتراضية العراقية http://www.ivsl.org

٣٨. الأمين العام بان كي – مون: ملاحظات إلى مجلس الأمن في تيمور – ليشتي،١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ، ينظر الى موقع الامم المتحدة على الانترنت : http://www.un.org/ar .لمزيد من التفاصيل ينظر الى : التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الانسان : مشروع مركز ضحايا التعذيب، ترجمة ممدوح عبد الجواد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، بيروت، ط١، ٢٠٠٨

٣٩. د.نوال يونس محمد، د.سلطان أحمد خليف: الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤،العدد ١٠، ٢٠٠٤،صص ٢٣_ ٢٤.

قائمة المصادر:

١. اطارا من الانسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية : إإعداد ريتشاد جولي، ديبايانبا سوراي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦

٢. امل مختار : التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: ينظرالشبكةالانترنت : digital.ahram.org

٣. امير موسى : حقوق الانسان مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١، ١٩٩٤

٤. الأمين العام بان كي – مون: ملاحظات إلى مجلس الأمن في تيمور – ليشتي،١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ، ينظر الى موقع الامم المتحدة على الانترنت : http://www.un.org/ar

٥. التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الانسان : مشروع مركز ضحايا التعذيب، ترجمة ممدوح عبد الجواد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،بيروت،ط١، ٢٠٠٨

٦. انطوان مسره : الامن الانساني : عناصر ستراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد١١، ٢٠٠٦.

٧. بولكينيدي: برلمان الانسان : الامم المتحدة : الماضي _ الحاضر _ المستقبل، ترجمة رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨

٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي

٩. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

١٠. د.ثناء فؤاد عبدالله :اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧

١١. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولا: ينظرالشبكةالانترنت.http://www.islamonline:

١٢.خديجة عرفة محمد أمين،الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي .الرياض .ط١ ،٢٠٠٩.

١٣. روان فضايل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، في الملف الكامل للمؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية، ٢٠٠٥،عمان

١٤. د.رياض عزيز هادي : العالم الثالث اليوم :قضايا وتحديات،دار الشؤون الثقافيه العامة، العراق، ط١، ١٩٩٧

١٥. د.رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _مضامينها _ حمايتها،بغداد، ٢٠٠٥

١٦. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن :مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، المجلة العربية للعلوم السياسيه، الجمعية العربية للعلوم السياسيه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد١٩، ٢٠٠٨

١٧. عبد الحسين شعبان :الانسان هو الاصل :مدخل الى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة،ط١، ٢٠٠٢

١٨. د.عبدالوهاب حميد رشيد :التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دارالمدى للثقافة والنشر، بيروت،ط١ ، ٢٠٠٣

١٩. د.عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاسترتيجية، بغداد، بابل، بيروت،ط١، ٢٠١١
٢٠. د.عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيه، العدد٢٧، ٢٠٠٣
٢١. د.عدنان السيد حسين :مفهوم الامن في اطاره العالمي،المجلة العربية للعلوم السياسيه، الجمعية العربية للعلوم السياسيه مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد١٩، ٢٠٠٨.
٢٢. علي خليفة الكواري : "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية"، فيرغيد الصلحو آخرين: حوار من اجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري،ط١ ، دارالطليعة، بيروت، ١٩٩٦
٢٣. د.عليليله : المجتمع المدني العربي :قضايا المواطنة وحقوق الانسان،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧
٢٤. د. محمد احمد اسماعيل : الديمقراطيه ودورالقوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط١، ٢٠١٠.
٢٥. د. محمد أحمد علي العدوي: الأمنالإنساني ومنظومةحقوق الإنسان دراسة فيالمفاهيم.. والعلاقات المتبادلة ينظر الشبكةالانترنت : http://www.policemc.gov.bh
٢٦. محمد فهيم يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت،ط١، ٢٠٠٥
٢٧. د.ناظم عبد الواحد جاسور :موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهظةالعربية،بيروت،ط١، ٢٠٠٨
٢٨. د.نوال يونس محمد، د.سلطان أحمد خليف: الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤،العدد ١٠، ٢٠٠٤،
٢٩. د.وصال نجيب العزاوي: السياسة الحكومية والامن الانساني...ينظر الشبكة الانترنت
http://www.alrasheednet.com